العرب
الجمعة 2020/11/13
السنة 43 العدد 11880

إذاعة صغيرة مصدر أخبار اللاجئين السوريين في العراق

الإعلام البديل نجح في تقديم تغطيات غير نمطية

صوت مسموع

تشير تجربة إذاعة غاردينيا التي تبث من العراق بمحتوى سوري وإمكانات متواضعة إلى أن المصداقية تتفوق على التقنيات الحديثة، فقد استطاعت أن تنال الإذاعة الصغيرة ثقة اللاجئين في العراق وتكون مصدرهم للحصول على الأخبار والمعلومات بشأن ما يجري في الطرف المقابل من الحدود حيث توجد ديارهم.

أربيل (العراق) - تقدّم شيرين محمد أخبار إذاعة "غاردينيا"، من استوديو متواضع في كردستان العراق، لكن المحتوى سوري بحت وموجه لجمهور اللاجئين السوريين في العراق، وأصبحت الإذاعة الصغيرة ذات الإمكانيات المتواضعة صلة الوصل بينهم وبين بلادهم.

ويراود حلم العمل الصحافي شيرين منذ فترة طويلة. لذا اغتنمت الفرصة في عام 2018 حين قدمت منظمة "أون بونتي بير" الإيطالية غير الحكومية عرضا للتدريب بغرض إنشاء إذاعة صغيرة للاجئين.

ويتضح أن الخط السياسي للإذاعة هو معارضة نظام الرئيس بشار الأسد.

والإذاعة جزء من تجربة "الإعلام البديل" الذي ظهر كمبادرات فردية وجماعية داعمة لعملية التغيير في سوريا، بعد عام 2011، وحاول هيكلة نفسه بعيدا عن سلطة النظام ورقابة الأجهزة الأمنية، وتقديم محتوى يهم السوريين وافتقدوه في إعلامهم المحلي طيلة عقود.

وتعمل السورية الكردية البالغة من العمر 31 عاما، والتي فرت من القامشلي في شمال شرق سوريا عام 2014، كمذيعة في الإذاعة التي تأسست في عربت قرب السليمانية في شمال شرق العراق، والموجهة إلى السوريين. وهي جزء من المجتمع الكردي السوري الذي عانى من التهميش، وتصاعد نفوذهم تدريجيا بعد بدء النزاع.

وقالت شيرين إنه حين "اجتاح تنظيم الدولة الإسلامية البلاد، باتت الخدمة العسكرية مجرد ذريعة من أجل قمع الثورة" في شمال شرق سوريا، وهي منطقة تقع بمعظمها تحت سيطرة مقاتلين أكراد، وتطالب بحكم ذاتي، وظهرت فيها منابر إعلامية محدودة لكنها خضعت لرقابة المقاتلين المسيطرين على المنطقة.

واضطرت شيرين إلى ترك بلدها للحاق بزوجها الذي فرّ من أجل تفادي القيام بالخدمة العسكرية في الجيش السوري.

تعلن رنّة قصيرة عن نهاية النشرة الإخبارية. فتضع شيرين سماعات الأذن بهدوء على المكتب المصنوع من الخشب الأبيض. وتؤكد أنها منذ بدأت العمل كمذيعة، تسعى إلى تقديم أخبار موثوقة للمتابعين. وحسب رأيها، تكمن المشكلة في "الأخبار الكاذبة التي يبثها النظام"، في وقت يملك "الجميع هاتفا ذكيا ويمكن أن يقرأ أي شيء حول سوريا".

وشيرين الخبيرة في التجميل سابقا، هي واحدة من عشرات الشباب السوريين الذين خاضوا مجال الإعلام البديل دون أن يسبق لهم أن اختبروا أو مارسوا العمل الصحافي، بمن فيهم الصحافيون الذين لم يكتسبوا أي معارف أو مهارات تؤهلهم للعمل في هذا الحقل بشكل احترافي.

وأسهمت وسائل الإعلام البديل في رفع مستوى ونوعية المحتوى المقدم في الإعلام السوري نوعا ما، ونجحت في تقديم تغطيات جديدة وغير نمطية، نظرا لمساحة الحرية التي أتيحت لعملها الصحافي بالمقارنة مع وسائل الإعلام التي تنشر محتواها تحت رقابة النظام، إلا أنها تعاني أيضا من بعض المشكلات التي أثرت على أدائها ومن ضمنها تبعيتها لجهات التمويل، وضعف خبرة العاملين فيه، وتواضع التقنيات.

ويرى صحافيون خاضوا التجربة أن الإعلام البديل نجح في كسر النمطية والخروج من عباءة الإعلام التقليدي المتناغم مع سياسة حكومة النظام أو المعارضة على حد سواء. كما هو الحال بالنسبة إلى شيرين في إذاعة غاردينيا.

خارج الاستوديو، تجري شيرين يوميا مقابلات مع لاجئين في المخيم، تقول عنها من أجل أن "نعطي معلومات حقيقية لمن لا يزالون في الوطن عبر صفحتنا على فيسبوك، لترى عائلاتنا أننا لا نسكن داخل خيم".

> خليل، مدرس سابق للغة الإنجليزية، يعتمد بشكل رئيسي في جمع الأخبار على من يذهبون في زيارات إلى عائلاتهم على الضفة الأخرى من الحدود ويعودون منها

ويضمّ مخيم عربت 9056 كرديا سوريا، وفق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، اختار معظمهم السليمانية للبحث عن عمل، ملتحقين بأقرباء يعملون هناك منذ ما قبل النزاع الذي اندلع في بلادهم في 2011.

بخطى واثقة، يسير الصحافي خليل في شوارع المخيم مرتديا سترة كتب عليها شعار "غاردينيا أف.أم". يحييه السكان من بعيد، فيما يقدم له أحدهم الخبز، فالجميع يعرف من هو. يتوجه إلى متدرب شابّ يهرول من خلفه بالقول "هكذا نبني شبكة علاقات".

في شوارع مخيم عربت المتساوية، يلقّن خليل، أستاذ اللغة الإنجليزية سابقا والمتحدر من عامودا في شمال شرق سوريا، أسرار المهنة ليوسف البالغ من العمر 19 عاما، وكلاهما فرّ في عام 2014 من سوريا حيث لا يزال يقطن أفراد من عائلتيهما.

ويعتمد خليل بشكل رئيسي على من يذهبون ويعودون من زيارات إلى عائلاتهم على الضفة الأخرى من الحدود. وكان الثنائي يجري مقابلة مع كوران، صاحب مطعم البيتزا في المخيم.

وبعد الإجابة على أسئلتهما، يستفسر الطاهي المغطى بالدقيق عمّا إذا كان المعبر الحدودي مغلقا.

ويقول الرجل الذي يذهب مرارا إلى سوريا لتزويد زوجته هناك بالحاجيات الغذائية "مع كوفيد – 19، لم نعد نعرف وضع الحدود. الإذاعة تخبرنا كل يوم بما يجري".

وبعد كل زيارة، يعود كوران إلى العراق. "فلماذا البقاء هناك؟ لا كهرباء ولا رواتب وقيمة الدولار مرتفعة جدا. هنا يوجد عمل".

وكما غالبية البيوت في المخيم، بنى كوران فرن البيتزا الخاص به بالحجارة. ومنذ عام 2017، ترك السكان المخيم، وبدأوا ببناء منازل، وكأنما يستعدون لمنفى طويل في عربت.

حتى الآن، لم تعد أي عائلة بشكل نهائي إلى سوريا، وفق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

ويعيش 40 في المئة من 230 ألف لاجئ سوري في العراق داخل مخيمات، غالبيتهم في كردستان، وفق المنظمة الدولية للهجرة.

ويوجد خمسة ملايين ونصف مليون لاجئ سوري حول العالم.

ويتواصل في دمشق الخميس، مؤتمر يهدف إلى تشجيع اللاجئين على العودة إلى بلدهم. لكن منظمات حقوقية تحذر من أن العديد من المناطق التي تأمل دمشق إعادة اللاجئين إليها، تعاني من نقص بالبنى التحتية اللازمة، أو أنها لا تزال غير آمنة.

ويقول خليل "لا تزال سوريا في قلوبنا"، لكن "حين نظهر أننا نستطيع أن نبني شيئا ما بمواردنا الخاصة، فهي طريقتنا لنقول إننا قادرون على بناء سوريا من دون الأسد".

ويضيف "الإذاعة أيضا تخدم هذا الهدف".

الحكومة السودانية تسترضي الإعلام الإلكتروني باستشارته في قانون الصحافة

الخرطوم - كشف وزير الثقافة والإعلام فيصل محمد صالح عن العمل لتأسيس قانون جديد للصحافة والمطبوعات يشمل الصحافة الإلكترونية، معلنا أن وزارته ستصحب معها "جمعية الصحافة الإلكترونية" أثناء وضع القوانين الأربعة التي يتم التشاور حولها.

وأضاف صالح، خلال لقائه مع الجمعية الخميس، أنه سوف يتم استبدال قانون الصحافة والمطبوعات لعام 2009 ووضع قانون جديد يضمن حرية الصحافة وحماية الصحافيين.

وستتم صياغة قانون جديد للتنظيم المستقل للإذاعة، يتضمن أحكاما تشجّع على إنشاء مجموعة متنوعة من الإذاعات العامة والخاصة والمجتمعية.

وتطرق إلى قوانين التشهير والقيود القانونية المفروضة على الصحافيين، ولفت إلى أنه ستجرى تعديلات تشريعية لإزالة واستبدال القوانين التي لا تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي استخدمت لقمع الحريات، بما في ذلك المواد المأخوذة من القانون الجنائي لعام 1991، وقانون الأمن الوطني لعام 2010، وقانون جرائم المعلوماتية 2007، وقانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009، كما أشار إلى إنهاء ممارسة الرقابة المسبقة على الصحف.

وتمس هذه القوانين التي تحدث عنها صالح أبرز انتقادات الصحافيين ومآخذهم على القانون الحالي، ويبدو أن السلطات السودانية تحاول إيجاد نقطة توافق مع العاملين في الصحافة الإلكترونية عبر مشاركة "جمعية الصحافة الإلكترونية" في دراسة القوانين.

والشهر الماضي انتقد صالح الصحافة الإلكترونية بشكل لاذع، وهاجم المواقع الإلكترونية التي تفتقد للمهنية والمسؤولية وتنشر الأخبار الكاذبة، مشددا على أهمية إعلاء القيم المهنية والتجرد في الصحافة. وقال "الإعلام ليس مجالا لممارسة النشاط السياسي بل لممارسة النشاط المهني بالقيم المهنية الصارمة".

ويقول صحافيون إن الأمر يتعلق أكثر بإلغاء القوانين المقيدة للحريات، ووضع قانون جديد للصحافة يراعي الظرف الموضوعي الجديد، والعمل على تأسيس كيان جديد للصحافيين، والسعي إلى فك الارتباط بين الحكومة والمؤسسات الإعلامية، وتأسيس مراكز متخصصة للإعلام الجديد تقدم دورات تدريبية لخريجي كليات الإعلام حتى يتمكنوا من مسايرة المستجدات، إلى جانب إيجاد آليات تجسد الاحتكام لأسس موضوعية في جوانب الإعفاءات الضريبية المتعلقة بمدخلات إنتاج الصحف، وفتح المجال أمام التنافس الحر للحصول على الإعلان، وفقا لمستوى التوزيع والانتشار.

وأضافوا أن تعديل القوانين دون تحسين أوضاع الصحافيين لا يمكن أن يرتقي بالصحافة السودانية، وأشار وكيل أول وزارة الثقافة والإعلام رشيد سعيد، إلى تراجع الصحف السودانية، موضحا أنها تؤجر أفخم المكاتب في أفضل المواقع بالعاصمة، وتستورد أحدث أجهزة الكمبيوتر، ولكنها لا تهتم بالصحافيين من حيث الأجور، وقال إن الصحافي فيها هو أضعف الحلقات في العملية الإعلامية.

وأضاف سعيد في ندوة "احتضار الصحافة والأزمة الاقتصادية والوضع الانتقالي"، والتي نظمتها "شبكة الصحافيين السودانيين" الأحد الماضي، أنه لا بد أن يكون وضع الصحافي مميزا ليرتقي بمهنة الصحافة.

وطلبت وزارة الثقافة والإعلام من الناشرين بمن فيهم أصحاب الصحف الحزبية، مقترحات لحل مشاكل النشر والطباعة والورق، ولكن لم يتقدم الناشرون بمقترحاتهم، ودعا سعيد إلى قيام جمعيات تعاونية ومطابع تشاركية لحل مشكلة الطباعة، مؤكدا أن ذلك يحدث حتى في البلدان المتقدمة.

> المشروع يتضمن قانونا جديدا للتنظيم المستقل للإذاعات، يشجّع على إنشاء مجموعة من الإذاعات العامة والخاصة

ونوّه إلى أن الصحافة الورقية بشكلها التقليدي في العالم كله في تراجع، وأن كبريات الصحف في البلدان الغربية قلصت الجانب الورقي في نسخ ورقية محدودة وانتقلت إلى النشر الإلكتروني، وأشار إلى أن الصحافة السودانية لم تواكب هذه الطفرة العالمية، كما أنها لم تغير قوالبها التحريرية لجذب المتلقي، منتقدا تمركز الصحف السودانية في العاصمة، وعلق بأن كبريات الصحف في الدول الغربية تصدر من خارج المدن الكبرى.

وتطرق إلى سياسة توزيع الإعلان الحكومي للنظام السابق، وقال إن الإعلان كان موجها لبعض الصحف الموالية، وحرمان صحف أخرى مغضوب عليها.

صحافة تحتاج قوانين عصرية

تأسيس الاتحاد أورو – أوسطي للصحافة والإعلام لدعم حقوق الصحافيين

برلين - أعلن عدد من الصحافيين والإعلاميين والحقوقيين المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط والخليج وشمال أفريقيا عن تأسيس الاتحاد أورو – أوسطي للصحافة والإعلام، لتعزيز قيم حقوق الإنسان والسلام وتعزيز تطور الصحافيين والحفاظ على كرامتهم وآدميتهم، والسعي لإقرار الحماية لهم من الإجراءات التعسفية والقمعية.

ويتخذ الاتحاد مقرا رئيسا له في برلين ويخضع للنظم والقوانين الألمانية والأوروبية المنظمة لذلك، ويتمتع الكيان بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

ودعا الاتحاد في بيان رسمي نشره على صفحته في فيسبوك، إلى حرية التعبير والرأي، واستقلالية الصحافة والإعلام، وأوضح أنه يعمل ضد انتهاك حقوق الصحافيين والإعلاميين، أو المساس بسلامتهم وكرامتهم، وتأكيد صون حرية التعبير والرأي والقضايا العادلة والعمل لأجل تنمية وتقدم ورقي ظروف العمل الصحافي.

وتتلخص أهداف الاتحاد في نبذ ومناهضة خطاب الكراهية والعنف والتهديد والتطرف والقمع والتزييف والتضليل والإساءة والمعاداة وضرورة احترام الالتزامات الناشئة عن المواثيق والإعلانات الدولية والمساهمة في التعريف بهذه القيم النبيلة ونشرها.

وتصاعدت دعوات المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية في الفترة الماضية لحماية الصحافيين ووقف الانتهاكات ضدهم، وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش "عندما يُستهدف الصحافيون، تدفع المجتمعات بأسرها الثمن. وإذا لم نقم بحماية الصحافيين، تصبح قدرتنا على البقاء على علم بما يجري حولنا وعلى اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة محدودة جدا. وعندما لا يستطيع الصحافيون القيام بعملهم في أمان، فإننا نفقد خطا دفاعيا مهما ضد جائحة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة التي انتشرت على الإنترنت".

وأكد بيان الأمم المتحدة أنه خلال العقد الماضي لم تجر إدانة مرتكبي الاعتداءات ضد العاملين في وسائل الإعلام سوى في إطار قضية واحدة من أصل عشر قضايا، الأمر الذي يثير القلق. فالإفلات من العقاب يشجع مرتكبي الجرائم وتكون له، في الوقت عينه، آثار رهيبة على المجتمع ككل، بما في ذلك الصحافيون أنفسهم. والإفلات من العقاب يغذّي حلقة مفرغة، إذ يتشجّع مرتكبو الجرائم ضد الصحافيين عندما يرون الآخرين يفلتون من العقاب.

وبقاء الاعتداءات المرتكبة ضد الصحافيين من دون عقاب إنّما يوجّه رسالة سلبية للغاية مفادها أنّ نقل "الحقيقة المربكة" أو "الآراء غير المرغوب فيها" من شأنه أن يضع الأشخاص العاديين في ورطة، لذلك يجد الصحافيون أنفسهم أمام تحدي نقل الحقيقة والدفاع عن سلامتهم في نفس الوقت، ويحتاجون إلى هياكل تنظيمية تساند مطالبهم وحقوقهم.

ويعتبر الاتحاد أورو – أوسطي للصحافة والإعلام اتحادا حقوقيا مهنيا إقليميا، غير حكومي، تتكون موارد المكون المالية من الاشتراكات والمنح والهبات والتبرعات والدعم والرعاية والإعفاءات المقررة للمنظمات غير الربحية. ويبين النظام الأساسي واللوائح الداخلية والتنظيمية عمل ونشاط وأهداف وغايات وبرامج المكون وكافة الأمور التفصيلية للشكل والمضمون.